المشهد الاجتماعي: الاصطفاف السياسي يعمق التصدعات الداخلية

نبيل الصالح

تحت المجهر	■ استطلاعات مختلفة تظهر تصاعدًا في الكراهية بين الجماعات المتصارعة ■ تحذيرات من الاستقطاب حول قضايا الدين والدولة والحريات واستقلال القضاء ■ مساعٍ يمينية لعسكرة المجتمع

إسرائيل بعد الانتخابات: مظاهراستقطاب حول قضايا الدين والدولة والحريات واستقلال القضاء. (إ.ب.أ)

الملخص التنفيذي

الذهاب إلى خمس جولات انتخابية خلال ٥ أعوام يعمق التصدعات الاجتماعية

يشكل التصدع الديني (متدينين–علمانيين) والتصدع الحزبي عاملين مهمين في الاستقطاب الداخلي

تحذيرات إسرائيلية من تفاقم التصدعات الاجتماعية بسبب خطة «الإصلاح القضائي» ونهج حكومة نتنياهو السادسة المتفرد.

تزايد ظاهرة العسكرة في المجتمع الإسرائيلي اليهودي ودعوات إلى تسليح المدنيين تدريجيًا لمواجهة المخاطر الأمنية الداخلية

مبادرات لإنشاء منظمات شبه عسكرية

مقدمة

تضافرت خلال العام ٢٠٢٢، ظاهرتان مركزيتان شكلتا معًا المشهد الاجتماعي، ومن المتوقع أن تستمرا في الإلقاء بظلالهما على المشهد الاجتماعي والسياسي والعلاقات الداخلية ككل في المدين القريب والمتوسط، وهما: أولاً تزايد حالة الاستقطاب الداخلي وتعمُّقها وتعمق التصدعات البنيوية التي تسم المجتمع الإسرائيلي، وثانيًا: تصاعد مظاهر العسكرة وتوسعها في ظل صعود قوة اليمين الكهاني الذي يقوده إيتمار بن غفير وحزبه "قوة يهودية".

تنطوي هذه المستجدات على آثار على ثلاثة مستويات:

١. تعمق التصدعات الإثنية بين شرقيين وأشكناز بسبب تقاطع الاصطفاف السياسي مع الإثني والاقتصادي وتعمق التصدع بين العلمانيين والتيارات الدينية والحريدية.
٢. تصاعد الاحتجاجات وإمكانية تطورها إلى نوع من العصيان المدني في حال الإصرار على تنفيذ خطة الإصلاح القضائي.
٣. توسيع التضييق على الفلسطينيين في داخل إسرائيل والدفع نحو مزيد من التأزيم في ظل تزايد العسكرة والتسلح الفردي وإقامة ميليشيات مدنية وتقاطع ذلك مع تولي اليمين الكهاني وزارات سيادية مرتبطة بالفلسطينيين في الداخل

من جهة أخرى، من المهم الإشارة إلى أن حالة الاصطفاف والاستقطاب الداخلي من الممكن أن تتراجع في حال وجود عوامل خارجية مهددة، مثل انتفاضة فلسطينية أو حرب أو أي تهديد خارجي، أو في حال تم التوافق على إقامة لجنة – كما يقترح رئيس الدولة – للتوصل لإصلاحات قضائية متفق عليها.

أولاً: الاستقطاب يعزز التصدّعات في المجتمع الإسرائيلي

رافق الاستقطاب عمل حكومة بينيت–لابيد (أو ما يسمى بحكومة التغيير)، وتعاظم مع انتخابات الكنيست التي جرت في ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، ومن ثم تشكيل حكومة نتنياهو السادسة وإعلانها خطة إصلاح القضاء التي تتعامل معها المعارضة بمثابة انقلاب.

ترتبط أهمية هذا الاستقطاب وما ينطوي عليه من إسقاطات بتشابك الاصطفافات بين معسكرين (مع نتنياهو وضده) بالهوية الإثنية والاقتصادية والأيديولوجية إلى حدّ بعيد، ما يجعله مرشحًا للاستمرار والتعمق. يصطف في معسكر نتنياهو المتزمتون دينيًا –الحريديون–، والمتدينون القوميون من التيار الاستيطاني الحردلي واليمين الكهاني، وجزء كبير من الشرقيين خاصة من الطبقات الدنيا ومن سكان مدن الأطراف وبلدات التطوير (غالبيتهم شرقيون) فيما يصطف في معسكر مناهضي نتنياهو العلمانيون الأشكناز بشكل خاص الذين ينتمون بشكل مركزي لتيارات الوسط واليسار الصهيوني،

إضافة لليمين الدولاني من دعاة الحفاظ على مؤسسات الدولة والفصل بين السلطات.

رافق الاستقطاب عمل حكومة بينيت-لابيد (أو ما يسمى بحكومة التغيير)، وتعاظم مع انتخابات الكنيست التي جرت في ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢، ومن ثم تشكيل حكومة نتنياهو السادسة وإعلانها خطة إصلاح القضاء التي تتعامل معها المعارضة بمثابة انقلاب.

يرتبط الاستقطاب بالتصدعات الداخلية التي تسم المجتمع الإسرائيلي بوصفه مجتمع مهاجرين ما زال لا يتمتع بدرجة كافية من التجانس بين مركباته مما ينعكس على نسيجه ومستوى التضامن الداخلي بين الفئات والشرائح التي تشكله. تشمل هذه التصدعات التصدع الإثني والأيديولوجي والتصدع الديني–العلماني ويتخذ شكل صراع على مسائل تتعلق بعلاقة الدين والدولة وبطابع الدولة العلماني وحقوق الفرد والحريات، وقيم الدولانية والعلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

يعتبر التصدع القومي "بين اليهود وبين سكان البلاد الأصليين من الفلسطينيين الذين باتوا مواطنين أبرز التصدعات التي تميز المجتمع الإسرائيلي"، وهو أكثر التصدعات رسوخًا ودوامًا بسبب تأثره بعوامل كثيرة سياسية واجتماعية، داخلية وخارجية على السواء. يتأثر هذا التصدّع بسياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وتجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه عامة، وتجاه أي دولة عربية أخرى. كذلك يتأثر هذا التصدع بما يحصل في العالم العربي والإسلامي من تطورات داخلية. هذا ناهيك عن تضافر عوامل كثيرة في التأثير الاجتماعي على الفلسطينيين في إسرائيل والعلاقة بينهم وبين الدولة سواءً في اتجاه انفراج يقيم الآمال على المواطنة الإسرائيلية، ولو كانت منقوصة، وبين احتدام يرى أنه لم يبق أمام الفلسطينيين في إسرائيل إلا الاعتماد على أنفسهم في الدفاع عن حقوقهم، في ظل التطورات. وهناك التصدّع الطبقي بين الأغنياء والفقراء، وهو ينعكس في معطيات الفقر وتزايد حدة الفجوات الاقتصادية الاجتماعية، كما سنرى لاحقًا في هذا الفصل. وهناك التصدع الديني بين اليهود المتزمتين دينيًا (الحريديم) وبين الفئات اليهودية العلمانية. وهناك التصدع الطائفي بين اليهود الشرقيين وبين اليهود الغربيين (الأشكناز)، وهناك تصدع سياسي أيديولوجي بين أحزاب المركز الصهيونية وفكر حركة العمل التاريخية وبين اليمين الإسرائيلي بنسخته الأخيرة المتأثرة بشكل بالغ بأفكار الصهيونية الدينية الموغلة في التطرّف السياسي والفكري والساعية إلى ترسيم ملامح المجتمع الإسرائيلي بالكامل وفق رؤيتها اليمينية المنغلقة.

أشغلت هذه التصدعات السياسيين والباحثين الأكاديميين في إسرائيل طيلة عقود شكلت حقبة الصراع على ملامح المجتمع الإسرائيلي وفترة الجهود المبذولة للتغلب على التصدعات التي هدّدت سيرورة "بناء الشعب" من مجموعات مهاجرين يهود ذوي أصول اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة. وما زال هناك اتفاق واسع في الأوساط الأكاديمية (والإعلامية) في إسرائيل على دوام هذه التصدعات الأساسية، على الرغم من أن إسرائيل، حسب تقدير علماء الاجتماع والمحللين السياسيين والإعلاميين، قطعت شوطًا جديًا

في مسعى إتمام سيرورة ما يسمونه "بناء الشعب" من مهاجرين متباعدين في جميع مميزاتهم الثقافية والاقتصادية؛ تثبيت الملامح الأساسية لوجه المجتمع، والأهم من هذا وذاك تحقيق تقدم في الانتقال من مجتمع مهاجرين إلى مجتمع عادي وكأنه نشأ وترسّخ في هذا المكان، وذلك لتعزيز التصور الذاتي للإسرائيليين ولتغييب الأسئلة الأساسية المرتبطة بملابسات قيام الدولة ونكبة الفلسطينيين وظروف الهجرة من بلاد المنبت وما لاقاه المهاجرون في إسرائيل لا سيّما في الهجرات الأولى بعد ١٩٤٨. من الجدير بالإشارة أن التغيير الذي يطرأ على التصدعات يكون نتيجة سيرورة طويلة الأمد وليس وليد السنة الأخيرة أو التي سبقتها.

شهدت السنة الأخيرة ٢٠٢٢، مثل السنتين السابقتين لها، أزمات سياسية حادة انعكست في عدم القدرة على تشكيل حكومات مستقرة في إسرائيل، مما أدى إلى إجراء خمس جولات من الانتخابات البرلمانية، إضافة إلى الأزمات الصحية التي رافقت وباء الكورونا، والاقتصادية (مثل تضرر الطبقات الفقيرة) والاجتماعية الناتجة عن آثار الكورونا. كما شهدت هذه السنوات، من ناحية ثانية، أحداث هبة أيار ٢٠٢١ والمواجهات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلي وجماعات يمينية إسرائيلية في المدن والقرى العربية داخل إسرائيل وتفاعلاتها المتواصلة إلى الآن، وكذلك في القدس العربية وفي أنحاء الضفة الغربية. خلقت كل هذه الأزمات والمواجهات انطباعًا بأن تصدعات المجتمع الإسرائيلي أصبحت أكثر حدة، وأكدت من جديد على انتشار الشعور بانخفاض مستوى التضامن في المجتمع الإسرائيلي اليهودي.

ثانيًا: مؤشرات وإحصائيات حول التصدعات الاجتماعية في العام

٢،١ تزايد التحذيرات من الأزمة والاستقطاب الداخلي

في بداية شهر أيلول من سنة ٢٠٢٢، حَذَّرَ رونين بار– رئيس جهاز الشاباك في إسرائيل، من خطورة الانقسام والتصدعات في المجتمع الإسرائيلي وانعدام الاستقرار السياسي واضمحلال القواسم المشتركة التاريخية بين الفئات المختلفة والاستقطاب الحاصل في النقاش العام. تهدد هذه الخطورة قوة المجتمع الإسرائيلي ومناعته أمام أعدائِه، حسب رأيه، كما تهدد طابع إسرائيل وصورتها.[١] واعتبر رئيس الشاباك، أن التصدع الاجتماعي هو التحدّي الأكثر تعقيدًا الذي تواجهه إسرائيل، وأردف أن مثل هذا التطور السلبي من شأنه أن يجعل أعداء إسرائيل يرونها ضعيفة مما يمنحهم دافعية للعمل ضدها بقوة أكبر.[٢]

وحذر معهد أبحاث الأمن القومي في إسرائيل INSS، الذي ينشغل عادة بالتهديدات الأمنية التي تواجه إسرائيل، من التطورات الداخلية ذات العلاقة بالشرخ الاجتماعي الحاد في المجتمع الإسرائيلي واعتبرها مصدرًا أساسيًّا للتهديدات الإستراتيجية على إسرائيل.[٣] وقد ركّز التقرير الاستراتيجي الأخير لمعهد

أبحاث الأمن القومي في فصل الساحة الداخلية على حدة الاستقطاب السياسي، الاجتماعي والاقتصادي في ٢٠٢٢. وأوضح أن التباعد في المواقف السياسية بين معسكر اليمين ومعسكر اليمين–الوسط (وكل من يقف على يساره) ينعكس أيضًا على المواقف بشأن وجود أو عدم وجود تقطب وتصدّعات في إسرائيل، فمعسكر المركز قلق أكثر من وجود تقطب وتصدّع في حين لا يلتفت اليمين إلى هذا الأمر، ولا يعتبره مصدر تهديد لتماسك المجتمع. قد يكون دافع الجهات الأمنية إلى التحذير من الانقسام متعلقًا أكثر بأمور تتعلق بالأمن وبقدرة الأجهزة الأمنية على العمل بنجاعة أكبر، حسب تقديراتها، لكن هذا لا يقلل من مركزية وجود التصدعات وخطورتها الاجتماعية إضافة إلى تأثيره على ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة، وهو أمر متعلق، في نظر السياسيين والأكاديميين في إسرائيل بمناعة المجتمع والنظام الديمقراطي، حسب تعريفهم.[٤]

٢،٢ الاستقطاب كما ينعكس في الاستطلاعات

يبيّن استطلاع مؤشر التكتل الاجتماعي في إسرائيل، الذي يُجرى للمرة الثالثة، أن الغالبية العُظمى ممن عبّرَ عن رأيه في الاستطلاع (٧٦٪) يعتقدون أن المجتمع الإسرائيلي متصدّع، وفي هذا المعطى زيادة بمقدار ١٠٪ قياسًا إلى السنة السابقة. أما العوامل التي تساهم بقدر كبير في هذه الحالة، حسب الاستطلاع، فهي القيادة السياسية (٨١٪)، الإعلام الجديد (٧٣٪). أما العامل الأساسي الذي يساهم في توحيد وتكتل المجتمع في إسرائيل فهو الجيش (٦٣٪).

وبخصوص موجات الاحتجاج التي شهدتها إسرائيل في السنوات الأخيرة فهي تختلف عن بعضها في مستوى شرعيتها في نظر الجمهور الإسرائيلي. كانت أكثر موجات الاحتجاج تأييدًا تلك التي نظمها سكان منطقة محيط غزة، وقد حظيت بتأييد ٣٦٪ من المستطلعين، يليها احتجاج أصحاب الحاجات الخاصة (٢٥٪)، ثم احتجاج اليهود من أصل أثيوبي في أعقاب قتل الشرطة لشاب أثيوبي أو تعامل الشرطة عادة مع أبناء الأثيوبيين (٢١٪). من ناحية ثانية، يعارض ٧٥٪ من المستطلعين تصرفات مثل إغلاق الشوارع أثناء الاحتجاجات.

يبيّن استطلاع مؤشر التكتل الاجتماعي في إسرائيل، الذي يُجرى للمرة الثالثة، أن الغالبية العُظمى ممن عبّرَ عن رأيه في الاستطلاع (٧٦٪) يعتقدون أن المجتمع الإسرائيلي متصدّع، وفي هذا المعطى زيادة بمقدار ١٠٪ قياسًا إلى السنة السابقة. أما العوامل التي تساهم بقدر كبير في هذه الحالة، حسب الاستطلاع، فهي القيادة السياسية (٨١٪)، الإعلام الجديد (٧٣٪).

ولخصت مديرة الفرع الإسرائيلي لـ "رابطة مكافحة التشهير"، التي أجرت هذا الاستطلاع، معطيات هذا الاستطلاع بقولها إن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في منسوب الشعور بأن المجتمع الإسرائيلي مجتمع متصدع. وأضافت أن نتائج الاستطلاع التي تأثرت بالأجواء التي سادت خلال معارك الانتخابات الأخيرة تتطلب التعامل معها بسرعة من أجل تعزيز مشاعر الانتماء لدى جميع مركبات المجتمع الإسرائيلي.

وفي استطلاع جديد للمؤسسة نفسها، لم ينشر بكامله حتى الآن، وإنما عرضت بعض نتائجه الأساسية في مؤتمر إسرائيل للتكتل الاجتماعي، تظهر معطيات تدلّ على أن الانطباع حول تصدع المجتمع الإسرائيلي يزداد قوة، إذ بَيَّنَ الاستطلاع أن نسبة ٨٢٪ من الجمهور الإسرائيلي ترى أن المجتمع الإسرائيلي متصدّع.[٥]

ويتضح من استطلاعات أخرى أيضًا أن هنالك انطباعًا لدى الجمهور في إسرائيل بأن المجتمع منقسم على نفسه بصورة حادة. قبل إدراج بعض من نتائج هذه الاستطلاعات، يجدر بنا أن نوضح أننا نتعامل مع الاستطلاعات التي تتشابه في نتائجها حول القضية التي أمامنا كمؤشر على حدة التصدّع والتكتل وليس كبحث علمي يستوفي جميع مواصفات البحث العلمي، كما أنها لا تزودنا بالتفسيرات.

على سبيل المثال، يُشير استطلاع أجراه الموقع الإلكتروني "المؤشر"[٦] الذي يجري استطلاعات متواصلة في كافة القضايا المطروحة على طاولة التداول العام في إسرائيل أن هنالك شعورًا حادًا لدى الجمهور حول انقسام المجتمع، ويبين أن هنالك اختلافًا جديًا بين الفئات السكانية المختلفة بخصوص حدة الانقسام، فمثلاً في استطلاع نشر في منتصف ٢٠٢٢، تبيّنَ أن المستطلعين من اليمين الإسرائيلي أجابوا أن إسرائيل متصدعة جدًا بنسبة ٥٠٪ وأنها متصدّعة بدرجة قليلة بنسبة ٣٣٪. وكلما انتقلنا نحو المركز وصولاً إلى اليسار السياسي، وَجَد الاستطلاع أن نسبة الذين يعتقدون أن هنالك انقسامًا حادًا ترتفع كثيرًا، وتكاد تختفي نسبة من أجابوا أن إسرائيل متصدعة بصورة بسيطة. ووجد الاستطلاع أيضًا أنه لا يوجد على كل القوس الممتد من اليسار حتى المركز السياسي (حسب انتماءات المستطلعين) من أجاب أن إسرائيل متكتلة (أي متضامنة) جدًا. أما في اليمين، فأجاب نحو ١١٪ من مصوتي الليكود أن إسرائيل متكتلة (جدًا أو قليلاً)، أما بين مصوتي شاس فكانت هذه النسبة ٦٪، فيما يتصدر مصوتو "الصهيونية الدينية" –وهم الأشد تطرفًا نحو اليمين في إسرائيل – الاعتقاد بأن إسرائيل متكتلة (٢٥٪). وعن الانقسام والتصدّع، أجابت غالبية مصوتي الصهيونية الدينية بأن إسرائيل متصدعة قليلاً وليست متصدعة جدًا.

وأظهرت نتائج استطلاع مؤشر الكراهية الذي تصدره حركة "بنيما" (الداخل) أن ٥٩٪ من مجمل الإسرائيليين عامة يعتقدون أن قيمة التكافل المتبادلة هي أحد مميزات المجتمع الإسرائيلي، وهي نسبة منخفضة نسبيًا في تقدير معدي الاستطلاع. تصل هذه النسبة بين المتدينين والحريديم إلى ٧٠٪ وتقل حتى تصل إلى ٤٩٪ بين العلمانيين. ومن الجدير بالذكر أن مقولة "جميع (بني) إسرائيل كفيلون لبعضهم البعض" هي بمثابة أمر ديني وضعه أهم حاخامات الدين اليهودي قبل آلاف السنين، ومعناه المعاصر هو أن كل يهودي مسؤول عن سلامة أخيه اليهودي وحياته. ووجد استطلاع الكراهية والاستقطاب أن مصوتي الأحزاب اليسارية هم المجموعة المكروهة بالدرجة الأولى في المجتمع الإسرائيلي. صرح ٢٢٪ من مجمل الإسرائيليين بأنهم يكرهون مصوتي اليسار. تصل هذه النسبة بين أوساط مصوتي اليمين إلى ٣٠٪. في المقابل صرح ١٠٪ من مصوتي الأحزاب اليسارية بأنهم يكرهون أنصار اليمين.

بعض النتائج التي توصل إليها مؤشر الكراهية لم تنشر للجمهور، ربما لأسباب لا تتلاءم مع أهداف القيمين على هذا الاستطلاع، فنَشرها الأكاديمي المتخصّص في علم اجتماع المجتمع جادي طاوب الذي يعد من داعمي نتنياهو:[٧] ٤٨٪ من مصوتي الليكود يكرهون اليهود "الأشكناز"، و٤٩٪ من مصوتي حزب العمل يكرهون الشرقيين. صرح ٩ أشخاص من كل ١٠ أشخاص من مصوتي حزب "يش عتيد" (حزب رئيس حكومة إسرائيل السابق يئير لابيد) بأنهم يكرهون الشرقيين (٨٦٪). صرح مصوتو ميرتس والقائمة المشتركة بأنهم يكرهون الشرقيين بنسبة ٧٢٪، وهي نسبة مشابهة لكراهية مصوتي الليكود للمواطنين العرب. في أوساط شاس ٢٥٪ يكرهون اليهود الأشكناز بشكل عام، لكن عند تحديد أصل المجموعة الأشكنازية يختلف الأمر، إذ إن كراهية مصوتي شاس لليهود من دول الاتحاد السوفييتي سابقًا تصل إلى ٧٥٪. مصوتو ميرتس لا يكرهون الأثيوبيين أو العرب نهائيًا. و٦٩٪ من مؤيدي اليمين يكرهون العرب، بينما ١٥٪ من مصوتي المركز يكرهونهم. ٤٣٪ من مصوتي اليمين والمركز- يمين يكرهون الأشكناز، في حين كراهية الشرقيين شائعة أكثر في أوساط اليسار: بين من يصرحون أنهم ينتمون إلى اليسار- مركز ٧٣٪ يكرهون اليهود الشرقيين، وفي اليسار ٦٦٪ يكرهون الشرقيين.

كشفت استطلاعات سابقة حول العلاقات بين الحريديم والعلمانيين عن نتائج مشابهة لنتائج مؤشر الكراهية؛ مثلاً وَجَدَ الاستطلاع الذي أجري في منظمة "ألوما" أن قرابة نصف العلمانيين فقط كانوا مستعدين للسكن بجوار أشخاص من الحريديم. ووجد استطلاع "مؤشر الشراكة" الذي أجراه معهد أكورد في جامعة تل أبيب أن التباعد بين العلمانيين والحريديم يبدأ من سن مبكرة، حيث وجد هذا الاستطلاع أن الآراء المسبقة تجاه الحريديم تنتشر بين ثلث أبناء الشبيبة من العلمانيين اليهود مقارنة بـ ٧٪ فقط لدى الحريديم من الفئة نفسها تجاه العلمانيين.

وكما هو معروف، فإن التصدّع بين الحريديم وباقي الفئات في المجتمع الإسرائيلي يترك أثره السلبي على كافة مجالات الحياة في المجتمع الإسرائيلي فهو يؤدي إلى أزمات سياسية ومشاكل قانونية ومواجهات عنيفة أحيانًا، وفي جميع الحالات الكثير من التوتّر. مثل هذا الحال يترك المجتمع في الخلف ويمنع الإثراء المتبادل إذ تَهتم كل فئة بما لها وما لديها فقط. هذا كله يمنع تطور المجتمع تطورًا سليمًا، حتى في مجالات الاقتصاد والإنتاج، بسبب عدم قيام كل الفئات بتوظيف قدراتها ومقدراتها، وانعدام تبادل المعرفة والمهارات في المجالات المختلفة.

يمر أحد السُّبُل للإسهام في تخفيف التوتر، حسب العديد من المختصين في العلوم الاجتماعية وفي الاقتصاد، على نحو خاص، عبر التربية والتعليم منذ الصغر. وهناك أبحاث حول المجتمع الحريدي تبيِّن أن هناك نحو ٤٠٪ من أبناء هذا المجتمع،[٨] الذين يمكن تسميتهم بالحداثيين، الذين يختلفون عن باقي الفئات الحريدية في مستوى التشدّد الديني والاجتماعي، وفي اندماجهم في سوق العمل والتعليم العالي وسلك التوظيف الحكومي، كما يختلفون في فهمهم لأهمية تعليم المواضيع الأساسية للطلاب الحريديم

في المدارس، وغير ذلك. ومن المنطقي الاعتقاد أن مثل هذه الفئة تستطيع أن تحدث تغييرًا في المجتمع الحريدي الذي بات متأكدًا من أن طريق "الهجرة من المجتمع وتكفيره" لم تعد تناسب حياة الأجيال الناشئة من أبنائِهِ، وأنه لا بد من قبول ضرورة تبني قِيَم ضرورية مثل المساواة في الحقوق واعتماد التعليم وأنماط حياة تضمن قنوات تطور اجتماعي واقتصادي.[9]

ليس واضحًا ماذا يمكن أن يُسفر عنه الانطباع أو الشعور بأن المجتمع الإسرائيلي متصدعٌ جدًا، وتجارب الماضي في إسرائيل تعزّز هذا الاستنتاج. إذ يمكن أن يؤدي تهديد خارجي لإسرائيل (حسب تعريفها) إلى تعليق حالة التصدّع واستبدالها بتكتل وتضامن داخلي. ويمكن، في المقابل، على طريقة النبوءة التي تُحقق نفسها أن يقود الشعور بوجود تصدّع إلى تحقق هذا الشعور وتحوله إلى تصدّع حقيقي، لأنه من الطبيعي أحيانًا أن يزيد منسوب تعصّب الفئات المختلفة لانتماءاتها والتزامها بما يُطلب منها، وهذا أمر لا يُستهان بنتائجه المكنة.

ربما من المبكر التنبؤ بما ستكون عليه نتائج الانتخابات الأخيرة وتشكيل الحكومة الجديدة على حالة التضامن في المجتمع الإسرائيلي، مع أن هنالك من يجزمون بأن نتائج الانتخابات الأخيرة سوف تؤدي إلى زيادة القلق في أوساط اليهود الإسرائيليين في كل ما يتعلق بهوية إسرائيل، وذلك على خلفية التصدّعات بين اليمين وبين المركز و"اليسار" على الخارطة السياسية الإسرائيلية، واحتدام التوتر بين المتدينين والعلمانيين اليهود حول سعي الأحزاب المتدينة المعلن إلى تعزيز الطابع اليهودي لهوية إسرائيل، على حساب مركبات هويتها الأخرى، ليس فقط في المجال السياسي وتوسيع الاستيطان وقمع الفلسطينيين في جميع أرجاء فلسطين وبضمنها المواطنين في إسرائيل، وإنما في المجال الاجتماعيّ وفرض نمط حياة ملتزم بأحكام الشريعة اليهودية في الحيّز العام، في قضايا مثل قدسيّة يوم السبت وتعطيل الحياة العامة خلاله، قضية الإلزام بقواعد الطعام الحلال في المؤسسات العامة، الالتزام بأحكام الدين في ما يتعلق بالزواج والعائلة والتشدد في شروط عملية التهويد الديني لفئات من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وغيرها.[10] ومن الجدير بالذكر أن الوزراء من أحزاب الحريديم والصهيونية الدينية بدأوا بعد تشكيل الحكومة بالعمل الدؤوب على إجراء التغييرات التي وعدوا بها في هذه الأمور.

> **الحكومة الجديدة، التي يعتبرها كثيرون أكثر يمينية من سابقاتها، سوف تؤثر بشكل كبير على المناخ السياسي وعلى التصدّعات بين الفئات المختلفة. ويقدّر المحللون أن لهذه الأمور إسقاطات على المناعة الاجتماعية لإسرائيل**

الحكومة الجديدة، التي يعتبرها كثيرون أكثر يمينية من سابقاتها، سوف تؤثر بشكل كبير على المناخ السياسي وعلى التصدّعات بين الفئات المختلفة. ويقدّر المحللون أن لهذه الأمور إسقاطات على المناعة الاجتماعية لإسرائيل.[11]

ثالثًا: تزايد مظاهر عسكرة المجتمع

المجتمع الإسرائيلي هو مُعَسكر جدًا، وهنالك إجماع في المجتمع كلّه حول مركزية الجيش والعسكر، يشمل أجزاء واسعة ممن يسمون أنفسهم "اليسار الإسرائيلي" الذين يمجدون الجيش ربما أكثر من اليمين.[١٢] في إسرائيل، روح جمعية (ethos) معسكرة تحتوي على مضامين وأفكار وتوجهات تؤمن بالقوة التي تشرعن خرق حقوق الإنسان أو تشجّعه، ولا سيّما حقوق السكان الذين يعتبرون أعداء، كما أنها تشجع القمع والاحتلال. العسكرة الإسرائيلية مرتبطة، حسب تحليل عالم الاجتماع باروخ كيمرلينغ[١٣] – برؤية الصراع الإسرائيلي–العربي كصراع غير قابل للحل، أو كمصير لا مفر منه. إنها تغذي الاستقواء العسكري على الفلسطينيين الذين اعتاد الإسرائيليون على رؤيتهم من خلال فوهة البنادق، حتى عندما لا يلبسون الزي العسكري.[١٤]إحدى الأفكار الأساسية في العسكرة الإسرائيلية هي أن القوة العسكرية هي أداة أساسية في المجتمع وهذا أمر مستحبٌ في إسرائيل يقلل من احتمالات توجيه لوم أو انتقادات من قبل الجمهور للجيش ولقوات الأمن الإسرائيلية.[١٥]

اليمين الاستيطاني يعمّق العسكرة. (إ.ب.أ)

تتميز إسرائيل بالكثير من مظاهر العسكرة: وجود مكثف لرجال الشرطة والجنود في الشوارع، العديد من ضباط الجيش يتبوؤون مناصب مهمة في كافة المجالات مثل الاقتصاد والتجارة والسياسة بعد إنهاء خدمتهم العسكرية، والكثير من القرارات السياسية تتخذ وفق آراء مستشارين عسكريين. كثير من الإنتاجات الثقافية الإسرائيلية تمتلئ بالاستعارات والتشبيهات العسكرية، والمعسكرات منتشرة داخل المدن وبينها. توجهات وتصرفات معسكرة كامنة في الأسس العميقة للمجتمع الإسرائيلي.

تشمل العسكرة منظومة من القيم والمعتقدات التي ترى أن استعمال القوة العسكرية أداة مناسبة لحل قضايا سياسية وامتلاك قوة سياسية. تقوم العسكرة على المواجهة بدلاً عن التسوية، وكثيرًا ما تقود إلى شن حروب على ما تأتي به من ويلات ومصائب.

عملية العسكرة الاجتماعية هي نشر العقيدة الأمنية كأيديولوجيا وتزايد تأثير الجيش كمؤسسة اجتماعية. تؤدي هذه العملية إلى انتشار مناخ اجتماعي يجعل المواطنين مستعدين لتقبل الحرب وإعطاء الشرعية لكل خطوة أمنية، والنظر إلى مركزية الجيش كأمر طبيعي، وإلى اعتبار الحلول العسكرية لقضايا سياسية أمرًا منطقيًا ومقبولاً. تجري عملية العسكرة بشكل مرحلي، خطوة وراء خطوة، وهي تؤدي إلى أن يصبح الأشخاص مؤمنين بالأفكار العسكرية وخاضعين لها. وكلما كانت سيطرة العسكرة على الفرد والمجتمع أكبر يكون قبول الجيش وعقيدته الأمنية وحاجاته اللوجستية والمالية، وأساليبه أكبر، وأكثر شرعية، وأهمية. تؤدي العسكرة إلى تغيير ثقافي، فكري، مؤسساتي واقتصادي. إنها تتغلغل في مجرى الحياة اليومية.

يتأثر المواطنون كثيرًا من سيرورة العسكرة فتنعكس في أنماط تفكيرهم وسلوكهم. يتغلغل نمط التفكير والإدراك العسكري في ذهنية الأفراد وكأنه أمر مفهوم ضمنًا ومقبول دون تحفظ لدى الجميع، دون فرق في التوجه السياسي أو الانتماء الحزبي أو الطبقي. الاعتبارات العسكرية والاعتبارات التي تدور حول الأمن القومي تصبح أولوية وفوقية مقارنة بأي اعتبار آخر. وتصبح هذه الاعتبارات جزءًا من المبادئ التي تنظّم حياة الجماعة.[١٦]

خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، شهدت إسرائيل ظاهرتين اثنتين متعلقتين بزيادة عسكرة المجتمع، وهما الدعوات لتسليح المواطنين اليهود، وإنشاء تنظيمات (أو ميليشيات) عسكرية.

٣,١ تسليح المدنيين

في أعقاب عدد من العمليات الفلسطينية الفرديّة المتتالية التي نُفذت في شهر آذار ٢٠٢٢، وقُتِلَ فيها ١١ إسرائيليًا، حثَّ رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك نفتالي بينيت المواطنين الإسرائيليين الذين يمتلكون تراخيص على حمل أسلحتهم عند خروجهم من بيوتهم. كان ذلك في خطاب إلى الجمهور بعد عملية بني براك بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣٠. وأعلن بينيت في هذه الكلمة الموجهة إلى الجمهور أنه أصدر تعليماته لقيادة الجيش للسماح لجميع الجنود ذوي مستوى تدريب معين فما فوق بمغادرة قواعدهم العسكرية إلى بيوتهم،

وقت إجازاتهم، وهم يحملون أسلحتهم. وأضاف بينيت: "إننا نتدارس إقامة إطار أكبر لانخراط متطوعين من المواطنين الراغبين في مد يد المساعدة والعون".[١٧] ودعا وزير الأمن الداخلي بارليف المواطنين إلى التطوع في أطر أجهزة الأمن المختلفة للإسهام في مواجهة الخطر. عبّر الكثير من السياسيين، لا سيما من أحزاب اليمين التي جلست على مقاعد المعارضة في تلك الفترة عن مواقف مؤيدة لقيام المواطنين بحمل السلاح، وكان بينهم من قال إن إسرائيل بحاجة إلى ٢٠٠ ألف مواطن يحملون السلاح ويقفون إلى جانب قوات الأمن في الدفاع عن الأمن في المدن والأحياء.[١٨]

في الأيام التالية لهذا الخطاب المصور لبينيت طرأ ارتفاع كبير على طلبات المواطنين الإسرائيليين المقدمة إلى وزارة الأمن الداخلي للحصول على تراخيص سلاح شخصي، وَصل، خلال أسبوع، إلى نحو ٤٠ ضعف معدل الطلبات اليومية لتراخيص السلاح في إسرائيل. قبل عملية مدينة بئر السبع في الثاني والعشرين من شهر آذار ٢٠٢٢ كان معدل عدد الطلبات اليومية نحو ٦٠ طلبًا. ارتفع هذا العدد في اليوم نفسه الذي نفذت هذه العملية (قُتل فيها ٤ أشخاص) إلى ١٤٣ طلبًا، ومن يومها هناك ارتفاع مطّرِد يوميًا. بعد ذلك بأيام قليلة، وتحديدًا بعد عملية الخضيرة التي نفذها فلسطينيان من سكان أم الفحم، في السابع والعشرين من آذار، وَصَل عدد طلبات المواطنين للحصول على رخصة سلاح إلى ٣٦٣ طلبًا، قُدّمَت على الفور بعد العملية التي نفذت في ساعات المساء. تضاعف هذا العدد في اليوم التالي ليصل إلى ٧٩٢ طلبًا.

بعدها بيومين، وتحديدًا في يوم الثلاثاء ٢٩/٣/٢٠٢٢ بعد عملية بني براك، ارتفع عدد الطلبات إلى ٩٥٦ طلبًا، وارتفع في اليوم التالي ليصل إلى ١٧٧٣ طلبًا.[١٩]وقد وصل عدد الطلبات لحيازة أسلحة شخصية بين شهر آذار وشهر أيار ٢٠٢٢ إلى ٢٩٦٩٨ طلبًا.[٢٠]

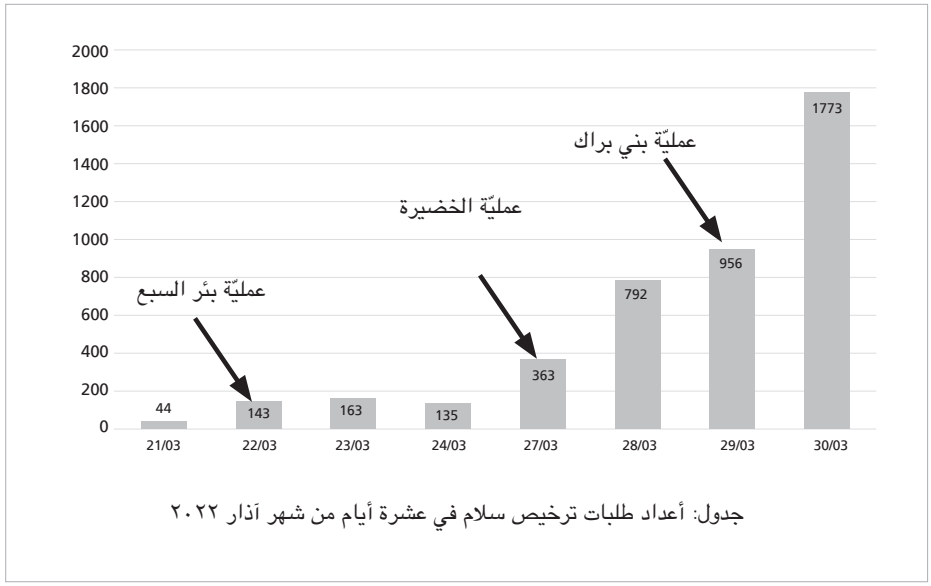

جدول: أعداد طلبات ترخيص سلام في عشرة أيام من شهر آذار ٢٠٢٢

ظاهـرة إقبـال المدنيـين اليهـود علـى حيـازة وحمـل سـلاحهم الشـخصي، والقفـزات الكبيـرة فـي عـدد طلبـات الحصـول علـى تراخيـص السـلاح هـي أمـر معـروف ومرئـي فـي الحيـز العـام في إسـرائيل عـادة ولا سـيّما فـي فتـرات التوتـر الأمنـي، فمثـلاً بعـد هبـة أيـار ٢٠٢١ – أي خـلال شـهر حزيـران ٢٠٢١– ارتفـع عـدد الطلبـات إلـى ٦٥٢٥ طلبًـا، انخفضـت فـي شـهر تمـوز التالـي إلـى ١٤٢٤ طلبًـا، وواصلـت الانخفـاض لتصـل ٦٦٦ طلبًـا فقـط، بعـد فتـرة هـدوء نسـبي. عـادة، يسـتغرق البحـث فـي طلـب الحصـول علـى رخصـة سـلاح أسـبوعين، اعتبرهمـا وزيـر الأمـن الداخلـي فتـرة طويلـة، فأمـر علـى خلفيـة ازديـاد الطلبـات الأخيـرة بضـرورة تجـاوز العراقيـل البيروقراطيـة وتقصيـر المـدة. هـذا مـع الإشـارة إلـى أنـه عـادة يرافـق تسـاهل الجهـات الرسـمية فـي تشـجيع وتسـهيل شـروط حيـازة الأسـلحة قلـق مـن تفاقـم العنـف الأهلـي داخـل إسـرائيل، وحديـث عـن ضـرورة اتخـاذ تدابيـر وتحديـد بعـض الشـروط والمعاييـر المطلـوب اسـتيفاؤها فـي المتقدمـين للحصـول علـى السـلاح، مـع إضافـة تسـهيلات للجنـود المسـرحين حديثًـا.

لـم ترتفـع أصـوات مناهضـة لتسـليح المجتمـع وللتحذيـر مـن خطـورة انتشـار الأسـلحة، وإذا وُجِـدَت أصـوات تعبـر عـن الرفـض أو القلـق مـن تكاثـر الأسـلحة بيـن أيـدي المواطنيـن فقـد تجاهلـت الأسـباب السياسـية والأمنيـة المتعلقـة بالاحتـلال وقمـع الفلسـطينيين، وركـزَت علـى سـلامة المجتمـع الإسـرائيلي نفسـه.

مـن جهـة ثانيـة لـم ترتفـع أصـوات مناهضـة لتسـليح المجتمـع وللتحذيـر مـن خطـورة انتشـار الأسـلحة، وإذا وُجِـدَت أصـوات تعبـر عـن الرفـض أو القلـق مـن تكاثـر الأسـلحة بـين أيـدي المواطنـين فقـد تجاهلـت الأسـباب السياسـية والأمنيـة المتعلقـة بالاحتـلال وقمـع الفلسـطينيين، وركـزَت علـى سـلامة المجتمـع الإسـرائيلي نفسـه،[٢١] فمثـلاً طالبـت جمعيـة حقـوق المواطـن بتحديـد عـدد التراخيـص بحجـة أن امتـلاء الشـوارع بالسـلاح ليـس الحـل وإنمـا المشـكلة بحـدّ ذاتهـا حيـث لا يجـوز تجاهـل مخاطـر مثبتـة تنجـم عـن السـلاح الموجـود فـي أيـدي المواطنـين العاديـين.[٢٢] وأضافـت أن هنالـك علاقـة مثبتـة بـين سـهولة نيـل السـلاح وبـين الانتحـار وحـالات القتـل داخـل العائلـة.[٢٣]

ويفيـد تقريـر وضعـه مركـز البحـث والمعلومـات فـي الكنيسـت الإسـرائيلي، نشـر فـي شـهر آب ٢٠٢١ أن فـي إسـرائيل قرابـة ٢٠٤ آلاف قطعـة سـلاح مرخصـة يملكهـا مواطنـون عاديـون ومؤسسـات رسـمية وشـركات حراسـة، وهـذا لا يشـمل طبعًـا السـلاح الموجـود فـي حـوزة رجـال الجيـش والشـرطة.[٢٤] مـن جهـة ثانيـة، يقـول التقريـر نفسـه إنـه ليـس مـن الممكـن إحصـاء قطـع السـلاح منتهيـة فتـرة الترخيـص أو غيـر المرخصـة، وبالتالـي هـي غيـر قانونيـة أيضًـا، وعددهـا يقـدر بعشـرات الآلاف.

دعـوة رئيـس الحكومـة بينيـت، وغيـره مـن حكومتـه، المواطنـين إلـى الخـروج إلـى الشـارع مـع سـلاحهم الشـخصي تذكـر بمواقـف يمينيـة منتشـرة فـي أكثـر مـن دولـة، ولا سـيما موقـف المحافظـين الجمهورييـن فـي الولايـات المتحـدة الذيـن يحتمـون بالبنـد الثانـي مـن دسـتور أميركا الـذي يضمـن حـق حمـل السـلاح، وينطلـق مـن فكـرة أن المجتمـع المسـلح يحافـظ علـى نفسـه ضـد أعدائِـه، مـع أن مـا يشـهده المجتمـع الأميريـي، فـي أوقـات

متقاربة، من أحداث إطلاق النار على أبرياء في المدارس والساحات العامة ينتج عن سهولة الحصول على السلاح والاحتفاظ به، حتى من قبل أناس مختلين عقليًا أو عنصريين يقدسون العنف ويمارسونه. وهو موقف تبنته حكومات إسرائيل المتتالية منذ سنوات، انطلاقًا من قناعة بأن من حق كل مواطن أن يحمي حياته وأملاكه وأن المواطنين الإسرائيليين المسلحين يشكلون جزءًا مهمًا من المناعة الأمنية في دولة إسرائيل. صحيح أن هذه هي مهمة الدولة في الأساس، لكن الدولة، في رأيهم، لا تستطيع أن تكون حارسة لكل شخص لذلك مقدرتها على تقديم الحماية محدودة. لذلك، وفي واقع مواجهة "الإرهاب" كما يدعي اليهود في البلاد، يصبح من المهم جدًا منح كل مواطن حق حيازة السلاح لكي يهتم بأمانه الشخصي.[٢٥]

نتائج هذه الدعوة قد تعود بقتل العديد من العرب في الشوارع، لكن يمكن أيضًا أن تؤدي إلى ازدياد محاولات سرقة الأسلحة الخاصة، كذلك يمكن أن يؤدي استعمال أناس لسلاحهم الشخصي دون خبرة ودراية وتدريب إلى إصابة مواطنين يهود أثناء استهداف مُهاجم عربي أو أي شخص عربي آخر، كما حدث مرارًا في السنة الماضية. هذا ناهيك عن أن التعامل مع السلاح كوسيلة مشروعة قد يحوله إلى وسيلة عادية لحل النزاعات عامة ومنها النزاعات العائلية.

٣,٢ إقامة تنظيمات يهودية شبه عسكرية

خلال هذه السنة، بادرت قوى من اليمين أبرزها أعضاء في حزب "قوة يهودية" الذي يقوده وزير الأمن القومي بن غفير إلى إقامة تنظيمات مسلحة في أكثر من منطقة في البلاد تأخذ على عاتقها، على نحو غير قانوني، صلاحية سلطوية محددة وواضحة هي حراسة أمن الجمهور والحفاظ على الأمن العام. في السنتين الأخيرتين، على الأقل، ومنذ الفترة التي مهّدت لاندلاع أحداث هبة أيار ٢٠٢١ ثم بعدها بشكل بارز، وكلما شاع شعور بانعدام الأمن الشخصي يخرج إلى الشوارع مئات المسلحين دون عملية تجنيد محدّدة أو تأهيل للمهام التي يأخذونها على أنفسهم، ودون أي إطار يشرف عليهم ويوجّههم. وقد رأينا هذا الأمر خلال مواجهات هبة أيار عندما شاركت مجموعات من المستوطنين في الضفة الغربية وناشطون من اليمين في المدن اليهودية المختلفة في المواجهات إلى جانب الشرطة في اقتحامها البيوت في الأحياء العربية في المدن المختلطة والاعتداء على العرب في شوارع المدن اليهودية.[٢٦]

في السنة الأخيرة، أُقيمت في النقب "دورية بارئيل" وهو تنظيم أمني أو مليشيا حقيقية، كما يعلن هذا التنظيم على صفحته في الانترنت، وتضم "دورية بارئيل" التي أقامها عضو الكنيست ألموغ كوهين، المعروف بمواقفه اليمينية وسلوكه العنيف، وقد انتخب للكنيست في الانتخابات الأخيرة عن حزب بن غفير،[٢٧] مئات المتطوعين من خريجي الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي، الذين يُدعون في موقع الدورية الإلكتروني بـ "محاربين".[٢٨] تمنح الدورية لأعضائها صلاحيات مثل إجراء تفتيش، أو اعتقال، أو احتجاز، أو صلاحيات أخرى موازية لصلاحيات رجال الشرطة، وهم يعملون في منطقة بئر السبع، عومر،

لهابيم، ديمونا وبلدات أخرى في النقب، ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير لكي يعرف أن التهديد الذي يدعيه ناشطو الدورية يأتي من طرف المواطنين العرب في منطقة النقب.

ليست دورية بارئيل ظاهرة فريدة في المشهد الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، فهناك تنظيمات يهودية أخرى تعتمد الأساليب نفسها وتعادي الفلسطينيين في أماكن كثيرة، مثل تنظيم "لهافا"، و "لجنة إنقاذ النقب". وقبيل إقامة "دورية بارئيل" بأسبوعين أعلن عن تأسيس "تنظيم حراسة اللد" وهو تنظيم مؤلف من يهود مسلحين، يسعى، حسب تصريح مؤسسيه، إلى تجنيد أموال لشراء سيارات تتجول في المدينة بالاشتراك مع دوريات الشرطة، وإلى إقامة قوة أمنية تكون جاهزة للانتشار والانقضاض خلال دقائق بواسطة عشرات المتطوعين الذين يتلقون تدريبًا عسكريًا ملائمًا.[٢٩]

ومن المتوقع أن تحصل مثل هذه التنظيمات على دعم وتشجيع، بعد أن استلم بن غفير وزارة الأمن الداخلي التي سميت لاحقًا وزارة الأمن القومي، لا سيما في النقب، حيث المبادر لإقامة التنظيمات من حزب بن غفير وزميله المقرّب الذي يشاركه الأفكار نفسها بخصوص ما يسمونه غياب الحاكمية أو التحكم في النقب.

من الصعب تقدير عدد التنظيمات المدنية الموجودة التي تمنح نفسها الحق في "فرض القانون" على العرب اليوم، فالظاهرة واسعة تبدأ بمجموعات "واتساب" في الأحياء في المدن اليهودية والمختلطة وصولاً إلى تنظيمات واسعة مثل "هشومير هحداش" – الحارس الجديد، تنظيم هشومير هحداش تأسس قبل ١٥ عامًا، وهو تنظيم المتطوعين الأقدم والأكبر. يحصل متطوعو التنظيم على تأهيلهم في دورات رسمية لحرس الحدود، وهم يعملون بشراكة مع الشرطة في مواجهة الأعمال الإجرامية التي تطال الزراعة.

من الصعب تقدير عدد التنظيمات المدنية الموجودة التي تمنح نفسها الحق في «فرض القانون» على العرب اليوم، فالظاهرة واسعة تبدأ بمجموعات «واتساب» في الأحياء في المدن اليهودية والمختلطة وصولاً إلى تنظيمات واسعة مثل «هشومير هحداش» – الحارس الجديد، تنظيم هشومير هحداش تأسس قبل ١٥ عامًا، وهو تنظيم المتطوعين الأقدم والأكبر

إجمال

اعتقد المحللون والسياسيون والمشتغلون بالإعلام لفترة قصيرة، بعد الحسم السياسي الذي أنتجته الانتخابات البرلمانية الأخيرة لصالح الليكود والحريديم والصهيونية الدينية، وتحقّق قدرة إقامة حكومة ثابتة واستقرار في الحكم، أن حالة الاستقرار النظاميّ بعد تشكيل الحكومة من ائتلاف يبدو متماسكًا والانشغال بتنظيم شؤون الاقتصاد والمجتمع والعلاقات الخارجية بعد فترة صعبة سوف تخفّف من حدة التصدعات الاجتماعية عامة وعلى رأسها التصدّع السياسي، ومن مظاهر انفلات في أوساط أتباع تيار الصهيونية المتديّنة. لم يصمد هذا التفاؤل الساذج إلا أيامًا معدودة، فما أن قامت الحكومة الجديدة حتى انطلقت بقوة نحو تنفيذ مخططات وبرامج تتناسب مع توجهها السياسي الذي يتلخص في ترسيخ الطابع اليهوديّ لإسرائيل، وتنصاع لمطالب الحريديم والصهيونية المتدينة. من هذ الخطوات الانقلاب على محكمة العدل العليا وتقليص صلاحياتها باعتبارها، في نظر الليكود وحلفائه، عائقًا أمام الكنيست والحكومة في تنفيذ سياستهما، فرض قيود على حرية الصحافة، إلغاء تغييرات أجرتها الحكومة السابقة وغيرها.

لاقت هذه المخططات معارضة شرسة من المعسكر المناهض، فانطلقت مظاهرات أسبوعية يشارك فيها عشرات الآلاف وتجنّدت أوساط مختصة في شؤون القانون والقضاء ومؤسسات المجتمع المدني وفنانون وأدباء وعاملون في مجالات اقتصادية للوقوف في وجه الحكومة التي ازدادت إصرارًا على تنفيذ مخططاتها. يؤكد كل طرف أنه لا تراجع أمام الطرف الآخر بتصريحات ناريّة مناكفة وهو ما يزيد من حدة التصدعات كما نشهدها في التصريحات والسلوكيات من الأطراف المختلفة. لكنه ما زال سابقًا لأوانه التنبؤ بما ستسفر عنه هذه الحالة.

يستطيع المتابع للمشهد العام أن يلاحظ القلق العام من الوضع القائم في تصريحات بعض الشخصيات التمثيلية غير المحسوبة مباشرة على الأحزاب السياسية المتنافسة مثل رئيس إسرائيل أو رئيسة المحكمة العليا وقضاتها والمستشارة القضائية للحكومة وأدباء بارزين تحدثوا عن خطورة تراجع مستوى التضامن والتماسك داخل المجتمع وضعف شعور الإسرائيليين بالانتماء إلى الدولة والانخفاض في منسوب التفاؤل الجماعي بخصوص مستقبل إسرائيل والعيش المشترك فيها، جرّاء التوترات.

الهوامش

١ هذا التصريح لرئيس جهاز أمني مُهم في إسرائيل أثار ضجة إعلامية والكثير من التعقيبات المعارضة وأخرى المؤيدة. في كل الحالات كان هناك استغراب واضح من قيام رئيس الشاباك بالتحذير من تصدُّع المجتمع، على اعتبار أن الأمر يقع ضمن اهتمامات الحقل السياسي وليس الأمني.

٢ موشي غورالي، "ماذا يقصد رئيس الشاباك عندما يحذّر من الانقسام داخل الشعب؟"، موقع كلكاليست، منشور بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/s1mpzo2go .

٣ تسيبي يسرائيلي وروني بينس، "مؤشر الأمن القومي- بحث في الرأي العام ٢٠٢٠-٢٠٢١"، موقع معهد أبحاث الأمن القومي. Http://www.inss.org.il/he/publication/strategic-survey-6/1/2021 (آخر مشاهدة في ٢٠٢٢/١٢/٢٠)

٤ دافيد إيرز ويوآب ربينوفتش، "رئيس الشاباك الأسبق: الانقسام في المجتمع يمنح المخربين دافعية". موقع واينت، بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي https:// www.ynet.co.il/news/article/byw41gaei.

٥ موقع «المؤشر»، «إسرائيل تشعر أنها متصدعة-متصدّعة جدًا»، موقع «المؤشر»، بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠٢٢. انظر/ي: https://bit.ly/3wHEGoS

٦ المصدر السابق.

٧ جادي طاوب، "ليس لأي حزب احتكار حصري للكراهية"، موقع هآرتس، بتاريخ ١ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.haaretz.co.il/opinions/2022-09-01/ty-article-opinion/.premium/00000182-d467-d9c0-a3d3-fc7762570000

٨ جلعاد ملاّخ، لي كهنر، الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي ٢٠٢٢- ملخص، ص ١٢-١٣ موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، نهاية كانون أول، ٢٠٢٢. انظر/ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3XSKPuj

٩ دودي درور، "بدل أن تكرهوا الحريديم- مكنوهم من الاندماج في الاقتصاد والمجتمع"، موقع غلوبس، بتاريخ ٢٩ تموز ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001379992

١٠ انظروا فصل "هويّة يهودية" في البرنامج الانتخابيّ الشامل والمفصّل لحزب "الصهيونية الدينية" في الانتخابات البرلمانية الأخيرة على الرابط الآتي: https:// bit.ly/40gmsZ4 (آخر مشاهدة في ٢٠٢٣/١/٢٠)

١١ أوري فارطمان، مئير إلران، "المجتمع الإسرائيلي من منظور انتخابات ٢٠٢٢"، موقع معهد دراسات الأمن القومي، مباط عال ١٦٦٤، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.inss.org.il/he/publication/israel-elections-2022/

١٢ يريف موهر، "يقولون لنا إنه هنالك عسكرة من نوع آخر"، موقع هعوكتس، بتاريخ ٦ أيلول ٢٠٢٢. انظر/ي: https://bit.ly/3jlKu4d

١٣ باروخ كيمرلنغ، "العسكرة في المجتمع الإسرائيلي"، تيئوريا وبيكورت (نظرية ونقد) ٤ (١٩٩٣). انظر/ي: https://bit.ly/2v5E7Wn

١٤ يريف موهر، "يقولون لنا إنه هنالك عسكرة من نوع آخر"، مصدر سابق.

١٥ المصدر نفسه.

١٦ باروخ كيمرلنغ، "العسكرة في المجتمع الإسرائيلي"، مصدر سابق.

١٧ براك ربيد وشلومي هِلر، "بينيت إلى كل من لديه رخصة سلاح - هذا هو الوقت لحمله". موقع والا، بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٢٢. انظر/ي: https://news.walla.co.il/item/3497777

١٨ لجنة الأمن الداخلي في الكنيست، "ارتفاع بنسبة ٦٠٠٪ في طلبات ترخيص سلاح في أعقاب الأحداث الإرهابية في آذار" موقع لجنة الأمن الداخلي في الكنيست، بتاريخ ٣١ أيار ٢٠٢٢. انظر/ي: https://main.knesset.gov.il/Activity/committees/InternalSecurity/News/pages/31,5,22%D7%90.aspx

١٩ المصدر نفسه.

٢٠ يهوشوع براينر، "عدد الطلبات للحصول على رخصة سلاح ارتفع بأربعين ضعفًا في عشرة أيام" موقع هآرتس، ١ نيسان ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.haaretz.co.il/news/politics/2022-04-01/ty-article/00000180-5bab-d615-a9bf-dffba7570000

٢١ أنظروا مثلًا موقف بروفسور عوزي بن شالوم الذي لا يعارض تسليح المدنيين وإنما يركز على أهمية امتلاكهم الكفاءة لحيازة السلاح واستخدامه في الحيز العام. عوزي بن شالوم، "الكفاءة وليس الكمية"، موقع NEWS، ٥ نيسان ٢٠٢٢. انظر/ي: https://www.news1.co.il/Archive/0026-D-153776-00.html

٢٢ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، "في أعقاب التماسنا: معايير حيازة السلاح المدني سوف تُنظم في القوانين"، موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، https://www.acri.org.il/post/__653

٢٣ للاطلاع على خطورة السلاح الشخصي المرخص في مجال الخلافات العائلية، يمكن مراجعة موقع جمعية "المسدس على طاولة المطبخ". انظر/ي: https://bit.ly/3YfPKFi

٢٤ نوريت يحيموفتش كوهن، "مخالفات سلاح- معطيات ومجابهة السلطات للأمر"، مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠٢١. انظر/ي: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/55c6612f-2c28-eb11-811a-00155d0af32a/2_55c6612f-2c28-eb11-811a-00155d0a-f32a_11_18130.pdf

٢٥ رفائيل مينس، "حمل السلاح لغرض الدفاع عن النفس هو حق أساسي وليس امتيازًا"، موقع ميدا، ٨ آذار ٢٠٢٢. انظر/ي: https://bit.ly/2QDKpEt

٢٦ بار بيلج، "المئات من ناشطي اليمين اعتدوا على عرب في الرملة"، موقع هآرتس، ٢٠٢٢/٥/١١ https://www.haaretz.co.il/news/law/2021-05-11/ty-article/0000017f-db84-db22-a17f-ffb5e61d0000 (آخر مشاهدة في ٢٠٢٢/١٢/٢٢)

٢٧ ناتي بيفت، "بلدية بئر السبع تقدم منح لمن ينضم إلى الوحدة المسلحة التي أقامَها عضو "عوتسما يهوديت"، موقع هآرتس، ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٢. انظر/ي:
https://www.haaretz.co.il/news/education/2022-11-08/ty-article/.premium/00000184-57e3-de18-a79e-dfef06fb0000

٢٨ موقع الإنترنت التابع لدورية بارئيل https://www.sayeret-barel.com/. على الموقع يمكن مشاهدة فيديوهات التدريبات شبه العسكرية التي يتلقاها أعضاء الدورية.

٢٩ جاء في تعريف أن أهداف التنظيم الأساسية هي: الحفاظ على أمن الجمهور بواسطة منع المسّ بالأرواح والممتلكات، حراسة وأمن مجموعات سكانية معرضة للاعتداءات، تشجيع الاستيطان في المدن المختلطة عبر ضمان الأمان الشخصي وتشجيع التطوع لأهداف الحراسة والأمن. ويعمل هذا التنظيم بواسطة نصب الكاميرات في الطرقات الموصولة بمقر تدخل سريع تابع للتنظيم. كما يفعّل التنظيم دوريات تجوب المدينة، تكون مسلحة حسب الضرورة. في الاجتماع الأول للتنظيم عُرضت مجموعة من الأسلحة الخفيفة التي يوصي التنظيم باستعمالها مثل السكاكين، العصي، غاز الفلفل، الكاميرات. كما حصل الحاضرون على تنزيلات بقيمة ١٠٠ شيكل في سعر دورة التدريب على إطلاق النار. كل هذه التفاصيل تترك الانطباع بأن ميليشيا يهودية مسلحة تقام في المدينة كما يحدث في النقب.